نحو تكامل العلوم الاجتماعية والعلوم الشرعية

مصطفى عشوي*

مدخل

إذا ذكر علم النفس حاليا ـ باعتباره من العلوم الاجتماعية الحديثة ـ فأول ما يتبادر إلى الذهن عند كثير من المثقفين المسلمين وخاصة من غير المتخصصين في علم النفس اسم "فرويد"، ثم تتداعى المعاني بأن "فرويد" هذا يهودي، وأنه ملحد، وأنه كتب كتبا ضد الدين. أما إذا ذكر علم الاجتماع فأول ما يتبادر إلى الذهن اسم دوركايم وماركس، وأنهما يهوديان، وأنهما ملحدان، وأنهما ضد الدين، وغير ذلك من التداعيات...

إن هذه العلاقة بين بعض فروع العلوم الاجتماعية والدين المرتسمة بصفة شعورية، وأحيانا بصفة لا شعورية، في أذهان بعض المثقفين والمفكرين المسلمين، وأعماقهم هي التي تجعل بعض هؤلاء المثقفين والمفكرين وبعض علماء الدين المسلمين يتخذون موقفا سلبيا، وقد يكون عدائيا، من العلوم الاجتماعية وخاصة علم النفس وعلم الاجتماع. وهذا الموقف السلبي ليس إلا رد فعل عاطفياً غالبا ما يتسم بالتعميم والتبسيط.

---

*دكتوراه في علم النفس من معهد رنسليز بنيويورك، الولايات المتحدة الأمريكية، سنة١٩٨٣م، أستاذ في قسم علم النفس بالجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا.

وفي الواقع، فإن عدداً لا بأس به من النفسانيين والاجتماعيين ملحدون فعلا، وقد اتخذوا من الدين هدفا لنقدهم وسخريتهم، بل ورفضهم لكل ماله صلة بالدين، سواء أكانت مؤسسات أم معارف، ثم إن بعضهم عمم موقفه السلبي هذا نحو الدين سواء من حيث أصله أم من حيث وظيفته في المجتمع.

ولكن هذا الواقع الذي فرضته هيمنة الاتجاه العلماني في الغرب وغيره في مختلف مجالات الحياة وخاصة في مجال المعرفة، لا ينبغي أن يرغمنا على أن نعمم حكمنا بالإلحاد ورفض الدين ومحاربته على النفسانيين الاجتماعيين جميعا وكل العلوم الاجتماعية، بل إن هذا الواقع ـ في رأيي ـ لا ينبغي أن يدفعنا إلى عدم التمييز بين العلوم الاجتماعية بوصفها علوماً ذات موضوعات ومناهج من جهة، والعلماء الاجتماعيين بوصفهم أشخاصاً لهم ميولهم ومعتقداتهم وأيديولوجياتهم، بل ولهم رغباتهم ونزواتهم من جهة أخرى.

وعليه، فإن هدف هذه الدراسة هو طرح قضية العلاقة بين العلوم الاجتماعية والعلوم الشرعية بوصفها ذات صلة بالدين موضوعاً للنقاش في إطار الفكر الإسلامي، وفي ضوء التغيرات الفكرية التي حدثت في الغرب والعالم الإسلامي نفسه عبر التاريخ، وخاصة فيما يتعلق بتطور العلوم ومحاولات انفصالها عن الفلسفة والدين، إلى جانب التغيرات الفكرية التي حدثت منذ القرن التاسع عشر وتبلورت في القرن العشرين بخصوص المكانة التي تتمتع بها العلوم الاجتماعية وأهمّيتها في المجتمع وخاصة في الغرب.

ولدراسة هذه العلاقة فقد ارتأيت أن أطرح السؤال الآتي:

ـ ما العلاقة بين العلوم الاجتماعية والعلوم الشرعية؟ وهل يمكن أن تتكامل هذه العلوم في إطار الفكر الإسلامي؟

وينبغي أن أشير منذ البداية إلى أن الإجابة عن هذا السؤال تحتاج إلى نقاش طويل وبحث مستفيض، وليس هدف هذه الدراسة إلا طرح هذه القضية للنقاش بين

المتخصصين، لكي يفكّروا في سبل تمكن المسلمين المتخصصين في العلوم الاجتماعية من الخروج من جحر الضب، وتحميهم من الدخول في متاهات الخرافة والدجل، وتعصمهم من دوامة الاجترار والتكرار التي وقع فيها الفكر الإسلامي منذ زمن طويل.

ومن أهداف هذه الدراسة وضع مدخل للنقد الذاتي للأطروحات المعرفية التي يقترحها الآن بعضُ المفكرين والمتخصصين الاجتماعيين المسلمين. وليس الهدف من هذا النقد الانتقاص من هذه الجهود أو رفضها بقدر ما هو محاولة لاستثارة الهمم للتعمق أكثر في تقديم بدائل علمية وعملية، ترينا عيوبنا، وتقترح سبل نهضتنا دون دغدغة للعواطف، ودون تقديم شعارات جوفاء لا تزيد المفكرين الإسلاميين إلا ابتعادا عن غاياتهم وأهدافهم، وإن كانت تصور لهم هذه الغايات والأهداف وكأنها قيد المنال إلا أنها في الواقع عبارة عن سراب.

وتنبغي الإشارة إلا أن التناول (المنهج) المتبع في هذه الدراسة تناول غير أحادي الاتجاه والموقف، كما أنه اتجاه لا يتبنى الموقف الثنائي (الحق بدلا من الباطل، والصواب بدلا من الخطأ مثلا) في القضايا الفكرية والعلمية، بل إن هذه الدراسة محاولة للنظر إلى العلوم الاجتماعية وتكاملها مع العلوم الشرعية من حيث الموضوع والمنهج.

وقبل ذلك، ينبغي تحديد مفهومي العلوم الاجتماعية والعلوم الشرعية المستعملين في هذه الدراسة. يُقصَدُ بالعلوم الشرعية المعارف التي تدرس المواضيع المتعلقة بالعقيدة والشريعة والفقه وأصول الفقه كما جاء ذلك في النصوص (القرآن والحديث). وتعرف هذه العلوم بالعلوم النقلية؛ وهي كما يقول ابن خلدون: "كلها مستندة إلى الخبر عن الواضع الشرعي، ولا مجال فيها للعقل إلا في إلحاق الفروع من مسائلها بالأصول، لأن الجزئيات الحادثة المتعاقبة لا تندرج تحت النقل الكلي بمجرد وضعه، فتحتاج إلى الإلحاق بوجه قياسي...وأصل هذه العلوم النقلية كلها هو الشرعيات من الكتاب والسنة التي هي مشروعة لنا من الله ورسوله، وما يتعلق بذلك من العلوم التي تهيئها للإفادة ..."[١]

---

١ عبد الرحمن، ابن خلدون، **العبر** (بيروت: دار الفكر، ١٣٩٩هـ، ١٩٧٩، المجلد الأول)، ص٣٦٣.

أما العلوم الاجتماعية فيقصد بها المعارف المتعلقة بدراسة الفرد والمجتمع، وعلاقة الفرد بالمجتمع ومؤسساته، وعلاقات الأفراد بعضهم مع بعض. ومن أهم هذه العلوم علم الاجتماع، وعلم النفس، وعلم الإنسان، والعلوم السياسية، والاقتصاد، والتاريخ. إذ نتبنى هنا التعريف الحديث للعلوم الاجتماعية فإن هذا لا يعني بالضرورة أننا نتبنى الأطر الفلسفية وجذورها المعرفية التي تنطلق منها العلوم الغربية الحديثة.

إن الدعوة إلى تكامل العلوم الاجتماعية الحديثة مع العلوم الشرعية في إطار الفكر الإسلامي هو الذي سيؤدي ـ حسب اعتقادي ـ إلى تأصيل العلوم الاجتماعية الحديثة تأصيلا إسلاميا من جهة، وتجديد العلوم الشرعية من جهة أخرى؛ وذلك نتيجة لتلاقح هذه العلوم.

العلاقة بين العلوم الاجتماعية والعلوم الشرعية

لا شك أن فهم القرآن الكريم والحديث الشريف وتطبيق تعاليمهما هو أساس انبثاق مختلف العلوم الشرعية واللسانية في إطار الحضارة الإسلامية. ولكن الذي حدث عبر التاريخ الإسلامي هو التضخم لبعض فروع العلوم الشرعية والإهمال لفروع أخرى، ومثل ذلك تضخم فقه العبادات والتقصير في فقه المعاملات؛ ولهذا التضخم عوامله السياسية والنفسية. وقد تعرض لبعض هذه العوامل جمال البنا (١٩٩٦) في كتابه "نحو فقه جديد". وفضلاً عن ذلك فقد تم إهمال ميادين ومجالات أخرى إهمالا يكاد يكون كاملاً، مما أدى إلى عدم تطور فقه الواقع الذي تبلور مؤخرا ـ في الغرب ـ فيما يسمى بالعلوم الإنسانية.

ولا يخفى أن هذا الموضوع في حاجة إلى بحوث أكثر عمقا وموضوعية، و ذلك لما له من أهمية في معرفة مسار تطور العلوم في إطار الحضارة الإسلامية، كما يساعدنا فهم هذا التطور على معرفة اتجاه العلوم حاضرا ومستقبلا في العالم الإسلامي. والذي يهمنا أساسا في هذه الدراسة هو مناقشة العلاقة بين العلوم الاجتماعية والعلوم الشرعية، وكيف ينبغي أن نحدد مجالات كل علم من هذه العلوم ومنهجه دون فصل بائن أو خلط شائن بين هذه الموضوعات والمناهج.

يقودنا هـذا التحديـد بـالضرورة إلى الحديـث عـن الفصـل بـين العلـوم مـن حيـث الموضوع والمنهج؛ وذلك بالعمل على تحقيق الفصل الهادف بين العلوم من جهة والنظر في إمكانية تكامل العلوم الاجتماعية والشرعية من جهة أخرى.

والمقصود بـالفصل الهـادف هـو التعمـق في دراسـة علـم مـا بعـد تحديـد موضوعـه ومنهجه تحديداً دقيقاً، وكيف يتميّز هذا العلم من غـيره مـن حيـث موضـوع دراسـته ومنهجه أو مناهجه المعتمدة في البحـث العلمـي. ولا يعـني بتاتـا الحديـث عـن الفصـل الهادف بين العلوم الدعوة إلى الطلاق البائن بـين العلـوم الشـرعية والعلـوم الاجتماعيـة مثلاً، على غرار الدعوة التي وجدت في الغرب للفصـل بـين الديـن والعلـم مـن جهـة، وللفصل بين الفلسفة وبقية العلوم من جهة أخـرى، ممـا أدى إلى بـروز غـلاة الوضعيـة وأنصار النزعة التجريبية.

إن ما نهدف إليه في هذه الدراسة هو العمل على بلـورة تصـور في المرحلـة الأولى، وربما منهج في المرحلة الثانية، لتحقيق تكامل العلوم الاجتماعية مع العلوم الشرعية بعد تحديد موضوعاتها ومناهجها، دون قبول هيمنة أصحاب أي علم على أصحـاب علـم آخر إلا بالدليل الشرعي والعقلي أو بالجمع بـين الدليلـين (الشـرعي والعقلـي)، ودون هذا التكامل فإن الوقوع فيما يلي يصبح أسراً لا مفر منه:

١ـ الفصل النكد ما بين العلوم بصفة عامة، وبين العلوم والدين بصفة خاصة، كمـا هو حـادث الآن في كثـير مـن البلـدان العربيـة والإسـلامية معـا، وخاصـة في مسـتوى الجامعات والمعاهد المتخصصة؛ حيث لا يعـرف المختـص في العلـوم الشـرعية إلا الـنزر اليسير من المعارف في الميادين النفسية والاجتماعية، وكذلك شـأن المختـص في العلـوم الاجتماعية الذي لا يعرف إلا قليلاً من العلوم الشرعية.

٢ـ الخلط الشديد بين موضوعات العلوم ومناهجها من جهة وأهداف هـذه العلـوم من جهة أخرى، فضلاً عن احتمال الوقوع في هيمنة مناهج بعض العلوم علـى منـاهج علوم أخـرى، بـل واحتمـال هيمنـة سـلطة الفقهـاء وعلمـاء الديـن علـى بقيـة العلـوم

والمختصين في الميادين الأخرى وخاصة ميادين العلوم الاجتماعية، مما سيؤدي إلى توقف أي تطور نوعي في هذه الميادين، كما أن هيمنة العلمانيين على زمام الأمور العلمية وغيرها أدى و يؤدي إلى استبعاد أي تأثير معرفي للدين.

ولتجاوز هذا الفصل النكد، وهيمنة العلمانية والعلمانيين، أو سيطرة الفقهاء والمتفيقهين، برزت في العالم الإسلامي وغيره أصوات كثيرة تبين خطر العلمانية وعواقبها الفكرية والسلوكية، وأصوات أخرى تدعو إلى ردم الهوة بين العلوم الشرعية وعلمائها من جهة والعلوم الاجتماعية الحديثة والمتخصصين فيها في العالم الإسلامي من جهة أخرى.

نستعرض فيما يلي مواقف بعض العلماء الذين حاولوا تقديم تصورات جديدة حول مكانة العلوم الاجتماعية الحديثة في الفكر الإسلامي المعاصر، نقدمها نماذج لمختلف الدعوات والاتجاهات التي ظهرت في العالم الإسلامي لتجاوز أخطار العلمانية وتخطي حواجز الجمود والركود، ودفع الفكر الإسلامي إلى الأمام.

١ـ الفاروقي: حاول الفاروقي (١٩٨٩) تقديم صياغة إسلامية للعلوم الاجتماعية في رسالة مختصرة حول الموضوع[٢]، حيث أشار إلى "نقائص الميثودولوجيا الغربية" (المنهجية الغربية) مستعرضاً جوانب القصور في العلوم الاجتماعية وعند علماء الاجتماعيات الغربيين مثل إهمال الجانب الروحي، والتحيّز، واستبعاد القِيَم من العلوم الاجتماعية. وبعد هذا العرض ينتقل الفاروقي إلى موضوع "إضفاء الصفة الإسلامية على العلوم الاجتماعية". ولتحقيق هذا الإضفاء يقترح الفاروقي:

١ـ من الضروري أن نعيد تنظيم جميع الدراسات والعلوم تحت لواء مبدأ التوحيد.

٢ـ يجب أن تعنى العلوم الاجتماعية "بخلافة الله على الأرض، أي خلافة الإنسان"، وينبغي أن تسمى العلوم التي تعنى بدراسة هذه الخلافة "العلوم الخاصة بالأمة". وينبغي

---

٢ الفاروقي، إسماعيل، **صياغة العلوم الاجتماعية صياغة إسلامية** (واشنطن: المعهد العالمي للفكر الإسلامي، طبعة سنة ١٣١٦هـ، ١٩٩٥).

"إعادة تصنيف فروع الدراسة وتقسيمها إلى العلوم الطبيعية التي تتناول الطبيعة، والعلوم الخاصة بالأمة التي تتناول الإنسان والمجتمع"، "ويجب أن نتذكر أن دراسة المجتمع لا يمكن أن تخلو من الأحكام والتقييمات" (ص٢٦).

٣ـ "العلوم الخاصة بالأمة لا يجوز إهدار مكانتها بواسطة العلوم الطبيعية، فإن كليهما يحوز على المرتبة نفسها في الخطة الخاصة بالمعرفة الإنسانية، والفرق الوحيد بينهما يكمن في موضوع الدراسة، وليس في الميثودولوجيا" (ص٢٧). ورغم انعدام الفارق في المنهج (الميثودولوجيا) ـ حسب قول الفاروقي ـ بين هذه العلوم التي تهدف إلى اكتشاف النمط الإلهي في المجالات المادية والبشرية، إلاّ أن هذا النمط في كلا المجالين يستدعي بالضرورة إيجاد أساليب ومناهج مختلفة، وفي التحليل النهائي عند تصوير النمط الإلهي، يخضع الاثنان، للقوانين نفسها لإثبات صحتهما" (ص٢٧).

٤ـ وجوب "إظهار علاقة الحقيقة موضع الدراسة مع ذلك الوجه أو تلك الناحية من النمط الإلهي المتصلة بها، ونظراً لأن النمط الإلهي يعد المعيار الذي يجب أن تعمل الحقيقة على إحلاله، فإن تحليل الأمر الواقع لا يجوز أبداً أن يغفل ما يجب أن تكون عليه الأشياء" (ص ٢٨ـ٢٩).

وبعد استعراض هذه الشروط لإضفاء الصفة الإسلامية على العلوم الاجتماعية ينتقل الفاروقي إلى الشروط التي ينبغي أن يلتزمها العالم الاجتماعي المسلم؛ فيشير إلى ضرورة التزام العالم الاجتماعي المسلم بغاية الإسلام، وبالنمط الإلهي المتمثل في الشؤون الإنسانية، والنواحي القيمية، وبالعمل على توضيح الحقيقة في ضوء النمط الإلهي، وبالقدرة على تقديم أسلوب انتقادي جديد في العلوم الاجتماعية بحيث تستطيع هذه العلوم "أن تضفي الصفة الإنسانية على ذلك الفرع من الدراسة، وتعيد المثل الأعلى الإنساني إلى وضعه السابق في حياة الإنسان، الذي كان طبقاً لوجهة نظر العلوم الاجتماعية الغربية ألعوبة لا حول لها ولا قوة في أيدي القوى الغامضة" (ص٣١).

والأسئلة التي قد تطرح هنا هي: هل يمكن بهذه الشروط وحدها تحقيق إضفاء الصفة الإسلامية على العلوم الاجتماعية؟ وهل يمكن تعميم نقد الفاروقي لوضعية العلوم الاجتماعية في الغرب؟ وهل يمكن أن ينطبق أي نقد للعلماء أو لبعض الاجتماعيين الغربيين على العلوم الاجتماعية (مواضيع ومناهج) نفسها؟

لا أزعم بأنني سأجيب عن هذه الأسئلة في هذه الدراسة الأولية. ولكن، مهما كان الأمر، فقد وضع المرحوم الفاروقي اللبنات الأولى في صرح "إسلامية المعرفة" وفي موضوع مهم جداً، وهو موضوع "صياغة العلوم الاجتماعية صياغة إسلامية". وفتح الباب لمن جاء بعده لعقد الندوات والمؤتمرات للتعمق في الموضوع من مختلف الجوانب، فعقد المعهد العالمي للفكر الإسلامي ندوات عدة تتصل بالموضوع لبلورة هذه الصياغة والوصول بها إلى مشارف التطبيق والتنظير العلمي*. ولكن هذه المحاولات لم تكن بالعمق المطلوب في طرح قضية صياغة العلوم الاجتماعية صياغة إسلامية؛ ومن ذلك مثلا بروز عدة كتب ومقالات تحت عناوين مثل: "علم النفس الإسلامي"، و"علم الاجتماع الإسلامي"؛ بينما محتوى هذه الكتب لا يقدم أية معرفة جديدة للعلم والمنهج في الميادين المذكورة ما خلا ترصيع هذه الكتب ببعض الآيات الكريمة والأحاديث الشريفة التي استعملت أحيانا في غير سياقها الحقيقي.

ورغم جدية بعض المحاولات التي طرحت في إطار مشروع "إسلامية المعرفة" الذي يتبناه المعهد العالمي للفكر الإسلامي؛ فإنه حتى هذه المحاولات الجادة لم تخل من ردود فعل سلبية أو مقاومة للمشروع. ومن ذلك مثلا نقد سردار للفاروقي، حيث أشار إلى أن الفاروقي قد عجز عن إدراك حقيقة مفادها أن العلوم الاجتماعية الغربية، وإن

---

* ومن الندوات التي عُقدت حول الموضوع أيضاً:
- ملتقى الفكر الإسلامي بمدينة سطيف (الجزائر) حول: "الإسلام والعلوم الاجتماعية" (سنة ١٩٨٧)
- ندوة الخرطوم: يناير ١٩٨٧.
- ندوة القاهرة: ندوة إشكالية التحيز: رؤية معرفية ودعوة للاجتهاد ١٩٩٢
- ندوة التأصيل الإسلامي للعلوم الإجتماعية (الرياض) - ١٤٠٧هـ.

كانت تشكل قاعدة لبناء العالم وفق تصوراتها للواقع الإنساني، إلا أنها لا يمكن أن تصونه و لا أن تنميه. وحسب رأي سردار[٣] فإن "العلم والتكنولوجيا هما اللذان يحافظان على الأنساق الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي تسيطر على العالم. إن المجتمع المعاصر أصبح يصاغ من طرف العلم، وإن المعرفة العلمية والتكنولوجية هي الأداة الرئيسية للإمبريالية المعرفية الغربية..." (ص:١١٣). ولا أدري إذا كان سردار هنا يميز بين مفهوم العلم في العلوم الاجتماعية وفي غيرها من العلوم. ومن أين استقى هذه المعرفة التي لا ترى بأن للعلوم الاجتماعية أي دور في هيمنة ما سماه بـ "الإمبريالية المعرفية الغربية" على العالم، وكيف يفسر تجنيد الغرب لوسائل الإعلام الحديثة مثل البرامج التلفزيونية التي تبث عبر الأقمار الاصطناعية والتي تصمم وفق آخر نتائج بحوث علم النفس وغيره من العلوم.

وأنا إذ أشير إلى هذه المحاولات بشيء من الاستعجال فلن أتعرض إليها كلها بالتوثيق والتفصيل؛ إذ الموضوع في حاجة إلى دراسة معمقة لمختلف هذا التناولات (المقاربات) وتقويمها بكل موضوعية. ويكفيني في هذا المجال التعرض إلى مختلف جهود "إسلامية المعرفة" في مجال العلوم الاجتماعية بصفة عامة وبعض ردود الفعل الناتجة عنها.

في سنة ١٩٩٢* مثلا انعقدت ندوة في القاهرة من تنظيم المعهد العالمي للفكر الإسلامي ونقابة المهندسين. وقد طرحت في هذه الندوة إشكالية التحيّز في العلوم الاجتماعية ونوقشت مواضيع ذات صلة بهذا الموضوع مثل "العلوم الاجتماعية بين التحديث والتغريب" لرفيق حبيب، و "ملامح التحيّز والموضوعية في الفكر الاجتماعي الإنساني الغربي والخلدوني" لمحمود الذوادي، وغير ذلك من المواضيع المهمة المرتبطة بالموضوع.

---

٣ ضياء الدين، سردار، **أسلمة العلوم أم تغريب الإسلام** (لندن: مؤسسة الدراسات الفكرية)، ترجمة فضيل دليو و جمال ميموني، "**الفكر العربي**"، (العدد ٧٥، شتاء ١٩٩٤)، ص: ١٠٤-١١٦.

*ندوة إشكالية التحيّز، **رؤية معرفية ودعوة للاجتهاد** ١٥-١٧ شعبان ١٤١٢هـ / ١٩-٢١ فبراير ١٩٩٢، تنظيم: المعهد العالمي للفكر الإسلامي ونقابة المهندسين (القاهرة).

وإذا أخذنا هذا الموضوع الأخير نموذجاً لبعض قضايا هذه الندوة فإننا نجد الذوادي بعد تحديد مفهومي "الموضوعية" و "التحيّز" يبين عوامل التحيز في العلوم الاجتماعية بالغرب، ويؤكد "أن الأزمة التي تمرّ بها علوم المجتمع والإنسان منذ عقدين على الأقل تعود في جانب كبير منها إلى قضية التحيّز والموضوعية" (ص٦). ولتعزيز هذا الرأي يورد الذوادي النقد المتزايد للعلوم الاجتماعية والإنسانية في الغرب من طرف بعض المفكرين والمختصين الغربيين في العلوم الاجتماعية.

وإذا كان للذوادي كل الحق في إيراد الأقوال والآراء التي تعزز رأيه، إلاّ أن إيراد هذه الأقوال دون مناقشتها ودون إيراد الأقوال والآراء التي لا تتفق معها يعتبر أيضاً نوعاً من التحيّز الذي لا ينبغي للعالم المسلم الوقوع فيه!

أما بالنسبة لأزمة المسلمين في العلوم الاجتماعية فيرجعها الذوادي إلى "أزمتين":

١ـ تبنّينا دون تحفظ ـ على حد قوله ـ لتصورات العقل المادي التجريبي الغربي للإنسان والمجتمع.

٢ـ عدم اهتدائنا ـ تحت وطأة الهيمنة والتقليد الغربيين ـ لما يتمتع به عقل صاحب المقدمة (ابن خلدون) من رحابة وتفتح على مصادر المعرفة المادية والتجريبية من جهة، ومصادر المعرفة النفسية والروحية والغيبية من جهة ثانية.

وبالنسبة لي، ليس لدي أي تحفظ على تبني منهج ابن خلدون في دراسة العمران وتحليل التاريخ وفق المنهج التاريخي الذي تبناه، إلاّ أنه لدي تحفظ بخصوص "الأزمة الأولى" المتمثلة في "تبنينا دون تحفظ لتصورات العقل المادي التجريبي الغربي للإنسان والمجتمع". إن هذا القول لا يمكن أولاً أن يطلق على العموم بصيغة الجمع (نحن)، وثانياً لا نرى نتائج هذا التبني، إذ من شأنه ـ لو كان تبنياً حقيقياً ـ أن يؤدي إلى انتشار الفكر التجريبي عند المسلمين في ميدان العلوم الاجتماعية. والملاحظ هو العكس تماماً، فابتعاد المسلمين عموماً عن التجريب إلى حد قد يوصف ـ بشيء من الحذر ـ بأننا نعاني "فوبيا التجريب" أو "خوف التجريب"!

وبعد التعميم الذي يورده الذوادي يأتي ليستشهد بعلم النفس الذي أصبح ــ على حد تعبيره ـ استعمال الفأر أو الحمام أو القرد في التجارب السلوكية المخبرية "عرفاً علمياً شائعاً بخاصة في علم النفس، وطالما تعمم نتائج هذه التجارب على سلوك الإنسان. وهذا يعني أن عالم النفس ينظر إلى الإنسان على أنه لا يختلف عن الحيوانات والطيور." (ص١٩)

وإذا سلمنا بصحة هذا القول وانطباقه ـ بشيء من التحفظ ـ على أنصار المدرسة السلوكية فلا يمكن أن نعمم هذا الحكم على كل مجالات علم النفس التي تبلغ حالياً خمسين مجالاً، وعلى علماء النفس الذين ــ ولاشك ــ ينتمون إلى مدارس متباينة في تصوراتها ونظرياتها ومناهجها.

وإلى جانب الجهود المؤثرة للمرحوم الفاروقي في التنبيه إلى أهمية صياغة العلوم الاجتماعية صياغة إسلامية، وجهود جمعية العلماء الاجتماعيين المسلمين وغير ذلك من المؤسسات والأفراد، فقد برز سنة ١٩٧٨ مقال لمالك بدري تحت عنوان "علماء النفس المسلمون في جحر الضب"[٤] وهو ترجمة لمعاني كتابه بالإنكليزية "The Dilemma of Muslim Psychologists". وقد كان لكتاب بدري تأثير إيجابي في تبيين الجانب القيمي والديني في القضايا النفسية، والتنبيه إلى خطورة التقليد الأعمى لعلماء النفس (السيكولوجيين) الغربيين والتبني الأحمق لعلم النفس الغربي دون مراعاة الفروق الثقافية والبيئية والدينية...

وفي الواقع، فإن التنبيه إلى أزمة (Dilemma) علماء النفس المسلمين شيء ضروري جداً إلاّ أنه غير كاف. ومن المفروض أن يخرج علماء النفس المسلمون من واقع "الأزمة" الذي يعيشونه، ومن النقد المستمر لـ "أزمة العلوم الاجتماعية" في الغرب إلى بلورة علوم اجتماعية ذات مواضيع ومناهج دقيقة لفهم واقع المسلمين فهما صحيحاً

---

٤ مالك بدري، "علماء النفس المسلمون في جحر الضب"، **المسلم المعاصر**، (العدد ١٥، رمضان ١٣٩٨هـ، سبتمبر ١٩٧٨م).

والإسهام في حل مشكلاته حلاً علمياً دون الانسلاخ عن العقيدة ودون الانفصال عن الذات الواعية. وباختصار، فإن الدكتور بدري قد نبّهنا إلى خطورة دخول "جحر الضب"، ولكنه لم يبين لنا منهجا واضحا للخروج من "جحر الضب".

وواقعيا، فإن أغلب العلماء المسلمين المشتغلين بقضايا المعرفة ما يزالون منهمكين في الترديد بشكل مستميت بأن "العلوم الاجتماعية الغربية"[٥] في أزمة، وأنها متحيّزة، وأنها ضد القِيَم، وأنها تهمل الجانب الروحي، وأنها غير إنسانية، وأنها علمانية. والمحزن حقاً أنك لا تجد ـ من يشير إلى وظيفة هذه العلوم وتأثيرها في تشخيص المشكلات، وحل بعض هذه المشكلات، وغير ذلك من الجوانب الإيجابية الخاصة بكل علم من هذه العلوم، إلاّ قليلا منهم مثل أبي سليمان (١٩٩٢)[٥]، ورجب (١٩٩٦).[٦]

وعلاوة على هذا الإهمال الواعي أو غير الواعي فإن الاقتراحات التي قدمها العلماء المسلمون لتجاوز "أزمة هذه العلوم" ما تزال اقتراحات يغلب عليها الطابع المثالي، ولا تقدم حلولاً علمية لتقدم هذه العلوم في العالم الإسلامي، إلا إذا استثنينا بعض الجهود التي بدأت تتبلور في بعض المؤسسات والمعاهد الجامعية، لتصميم منهاج دراسي يحقق الاندماج أو التكامل بين معارف الوحي (دراسات شرعية)، والعلوم الاجتماعية الحديثة؛ وذلك لإزالة التنافر بين العلوم الشرعية والعلوم الإنسانية الحديثة.

وعلى الرغم من التقدير الكبير لهذه الجهود المخلصة، فإنني أشير إلى أنه لا ينبغي لهذه الجهود أن تكون أسلوباً حديثاً لإضفاء "الشرعية" على "العلوم الاجتماعية". وفي الحقيقة، فإن هذه المحاولات الهادفة إلى إخضاع كل العلوم إلى مناهج العلوم الشرعية وأصولها ليست محاولات جديدة بل ترجع بجذورها إلى صدر الحضارة الإسلامية حيث اهتم المتكلمون (علماء الكلام) مثلاً بالعلاقة بين النقل والعقل (عطية، ١٩٨٠).

---

٥ عبد الحميد أبو سليمان، **أزمة العقل المسلم** (الرياض: نشر وتوزيع الدار العالمية للكتاب الإسلامي، ١٤١٢هـ ١٩٩٢، ط٢).

٦ إبراهيم عبد الرحمن رجب، **التأصيل الإسلامي للعلوم الاجتماعية** (الرياض: دار عالم الكتب، ١٤١٦-١٩٩٦).

وكذلك عمل ابن رشد في رسالته "فصل المقال وتقرير ما بين الشريعة والحكمة من اتصال". ويبدو أن حلقات هذه المحاولات متواصلة؛ فقد عقد الدكتور جمال عطية ــ مثلاً ـ سنة ١٩٨٠ ندوة حول "علم أصول الفقه والعلوم الاجتماعية"[٧] حيث طرح هذين السؤالين:

١ـ هل يمكن أن يستفيد علم أصول الفقه شيئاً من مناهج العلوم الاجتماعية؟

٢ـ هل يمكن أن تستفيد العلوم الاجتماعية من مناهج علم أصول الفقه؟

يبيّن عطية (١٩٨٠) بأن هناك اتجاهين في الإجابة عن هذين السؤالين؛ اتجاه أول يرفض تماماً منهج أصول الفقه، وهو اتجاه العلماء المتخصصين في العلوم الاجتماعية ـ على حد تعبيره ــ دون أن يبين ما يعنيه بهؤلاء العلماء، أهم المسلمون فقط أم المسلمون وغيرهم. واتجاه ثانٍ يرى أن "ازدهار العلوم الاجتماعية لا يمكن أن يستمر إذا قيّدناه بالضوابط الصارمة لعلم أصول الفقه، وذلك لأن علم أصول الفقه بطبيعته وضع لغرض معين، وبالتالي لا يمكن أن يحكم علوماً تختلف في طبيعتها عن العلوم التي وضع علم أصول الفقه لضبطها" (ص١١). أما الرأي الذي يذهب إليه عطية فهو "أن علم أصول الفقه قد وضع أصلاً لضبط التكاليف.. واستنباط الأحكام.. وبالتالي فهو لم يوضع أصلاً لتفسير الظواهر الاجتماعية وبيان العلاقات السببية بينها أو التوصل إلى القوانين التي تحكمها! ومن الظلم أن نحمله ما لا يحتمل" (ص١٢). وعلى الرغم من هذا الاستنتاج الذي أتفق فيه تماما معه فإن عطية يرى أن هناك مباحث مثل "العلة" و "الركن" و "السبب" و "الأمارة" و "المانع"... وكذلك علم القواعد اللغوية، والمباحث المتعلقة بالاستحسان وبعلم الفروق، وكذلك القواعد الفقهية والمقاصد الشرعية التي ـ حسب تعبير عطية ـ إذا طبقت في العلوم الاجتماعية فإنها تضبط لنا فلسفة هذا العلم ومقاصده، وفي هذا ـ حسب تعبيره أيضاً ـ فائدة كبيرة في ضبط العلم!

---

٧ جمال الدين عطية، **دروس في علم أصول الفقه والعلوم الاجتماعية** (قطر: كلية الشريعة، جامعة قطر، ١٩٨٨/١١/١٧).

ودون الاسترسال في نقد رأي الدكتور عطية الذي يطمح إلى إيجاد نوع من التعاون والتكامل بين علم أصول الفقه والعلوم الاجتماعية فإنني أشير كما أشار إلى ذلك الدكتور عطية نفسه إلى أن علم أصول الفقه علم قائم أساسا على الاستنباط بينما العلوم الاجتماعية قائمة على الاستقراء والاستنباط معاً وإن كانت تركز أساساً على الاستقراء. ولا ينفي هذا التعميم القول بأن علم أصول الفقه قد يعتمد أيضا على الاستقراء، ولكن هذا الأمر لا يعدو أن يكون استثناء.

ويبدو أن "الرغبة" في إخضاع العلوم الاجتماعية للعلوم الشرعية سواء من حيث المنهج أم من حيث الموضوع ما تزال مسيطرة على الباحثين المسلمين إلى الآن. ومن هذا المنظور، فقد نشرت مجلة "إسلامية المعرفة" في العدد الأول (يونيو، ١٩٩٥) مقالاً للدكتور لؤي صافي تحت عنوان "نحو منهجية أصولية للدراسات الاجتماعية".

يؤكد صافي في هذا الموضوع بأن "الصراع بين العلم والوحي ليس صراعاً حتمياً يلزم قيامه في كل الثقافات البشرية، بل هو صراع خاص بالخبرة التاريخية الغربية"، ويشير إلى أن "المحاولات التي ترمي إلى إعادة توليد الصراع في الثقافة الإسلامية محاولات مفتعلة" وبعد هذا التأكيد ينتقل صافي إلى الحديث عن "مصادر المعرفة" حيث يبين أن جهود علماء المسلمين الأوائل اقتصرت على تطوير أدوات معرفية ومناهج بحثية لدراسة النصوص، فلم يهتموا كثيراً بتطوير منهجية راقية لدراسة الظواهر الاجتماعية والتاريخية. لذلك افتقدت معارفهم الاجتماعية والتاريخية الدقة العلمية والتماسك المنهجي".

وعلى الرغم من عدم اتفاقي معه على هذا النقد المطلق الذي لا يستثني أحداً من العلماء إلاّ ابن خلدون فإني أتفق مع صافي بأن "تطوير المنهجية النصية على حساب المنهجية التاريخية أدّى إلى خلل نظري وتصوري بيِّن، خاصة في مجالات البحث التي تتطلب معرفة دقيقة ببنية المجتمع والتنظيم الاجتماعي السياسي". وفي الواقع، فإن إهمال المنهج التاريخي لم يكن إلاّ جزءاً من إهمال المناهج القائمة على الاستقراء من

طرف العلماء المسلمين، إلا إذا استثنينا بعض الحالات التي كان لها الفضل الكبير في تطوير "الاستقراء الناقص" كما هو الحال لدى الرازي وجابر بن حيان في الطب والعلوم والشاطبي في مقاصد الشريعة. ولكن هذا الاستثناء لم يؤد ــ وهو الأمر المهم عندنا ـ إلى انتشار الفكر التجريبي وطرق التجريب، وتصميمه وتنفيذه على مستوى الأمة الإسلامية إلا في حدود ضيقة.

وبعد نقد المنهجية في إطار "الفكر الإسلامي" ينتقل صافي مثلما ينتقل أغلب المفكرين الإسلاميين المعاصرين إلى نقد "الفكر الغربي" والإشارة إلى "الخلل المنهجي" الذي أصاب الدوائر العلمية الغربية بسبب "تغييب دور الوحي تدريجاً"!

أما المنهجية "الأصولية" التي يقترحها صافي فهي منهجية "متوازنة" تهدف إلى تحقيق "التكامل" بين القواعد والقوانين المستنبطة من المصدر التنزيلي وتلك المستقرأة من المصدر التاريخي". وإذا كانت هذه المنهجية المقترحة لا اعتراض عليها من الناحية النظرية إلا أنها في حاجة إلى إضافة القواعد والقوانين المستقرأة والمستنبطة من كل العلوم الاجتماعية الأخرى وليس من المصدر التاريخي فقط.

وإذا تأملنا في هذه المحاولات التي تريد إضفاء "الشرعية" على العلوم الاجتماعية باقتراح إقامة جسور بين علوم الشريعة ــ وخاصة علم أصول الفقه ــ والعلوم الاجتماعية مثلاً، فإننا قد نستخلص من هذا التأمل ـ بشيء من الحيطة والحذر ــ أن التراث الإسلامي ما يزال مهيمناً على عقل المسلم حتى إنه قد يصل إلى حد تكبيله. وقد تفطن إلى هيمنة التراث وسيطرة مفاهيمه ومناهجه التقليدية على عقل المسلمين بعض رواد "إسلامية المعرفة". وعليه، فهم يؤكدون ضرورة غربلة هذا التراث وعدم الانقياد لكل غث وسمين من هذا التراث البشري.

ولعل هذا التفطن هو الذي دفع الدكتور طه جابر العلواني (١٩٩٥)[٨] ليؤكد ضرورة "إسلامية المعرفة" وأهميتها بوصفها منهجية معرفية قائمة على ست دعائم

---

٨ طه جابر العلواني، "لماذا إسلامية المعرفة؟" **مجلة إسلامية المعرفة**، العدد ١، (محرم ١٣١٦ــ يونيو ١٩٩٥)، ص١١-٢٩.

للتعامل المنهجي مع القرآن والسنة والتراث الإسلامي والتراث الإنساني، ولصياغة المنهجية المعرفية القرآنية، وبناء النظام المعرفي الإسلامي المعاصر. ودون التعامل الإيجابي والواعي مع التراث، فإنه يصبح عاملاً مصادراً لما يكتشفه عقل المسلمين من معرفة كونية قرآنية ليعيد إنتاجه ـ كما يؤكد ذلك العلواني ـ "تراثاً يحسبه الظمآن ماء حتى إذا جاءه لم يجده شيئاً فاعلاً أو متألقاً بحيث يوجد دافعية حضارية" (ص ٢٧).

وفي ندوة حول "إسلامية المعرفة" انعقدت في ماليزيا ما بين ٧ـ١١ حزيران (يونيو) ١٩٩٦ أكد العلواني[٩] ضرورة نقد التراث نقداً واعياً ومراجعة كثير من القضايا المرتبطة بالوعي وبالزمن والاتجاه نحو الدين والإبداع والتغيير، ويكون ذلك بما يأتي:

١ـ مراجعة الدراسات التي بنيت على النص وتجديدها.

٢ـ مراجعة الدراسات التي بنيت على فهم السنة.

٣ـ مراجعة الدراسات التراثية.

وفضلا عن هيمنة المنهجية الأصولية ـ القائمة على تحليل النص (الاستنباط) ـ على تفكير كثير من المفكرين المسلمين المعاصرين وعدم قدرتهم على التحرر منها، وعلاوة على ضغط التراث الفقهي والكلامي والسياسي على مناحي تفكير المسلمين المعاصرين فهناك هاجس خطير يسيطر على عقولهم أيضاً وهو هاجس "النظرة المعيارية" و"الأحكام القيمية" وغير ذلك من الهواجس التي توضع في شكل ثنائيات (متناقضة) مثل فكرة الحق المطلق والباطل المطلق. ولا شك أن مثل هذه الهواجس مع الولع الشديد بنقد الغرب ـ وهو رد فعل لهيمنة الغرب علينا ـ له عواقب خطيرة على عمليات التنظير والتشخيص وتقديم الحلول للخروج من التخلف بكل أشكاله.

ومن هذه العواقب "وأد العلوم الاجتماعية" كما أكد ذلك الدكتور عبد الحميد أبو سليمان (١٩٩٢) حيث بيّن أن تطور الأحداث والصراعات السياسية في البلاد

---

٩ طه جابر العلواني، **في ندوة حول "إسلامية المعرفة"**، تنظيم كلية معارف الوحي والعلوم الاجتماعية، الجامعة الإسلامية العالمية ـ ماليزيا. بورت ديكسون ـ ماليزيا (٧ـ١١ يونيو، ١٩٩٦).

الإسلامية قد أدى إلى العزلة بين الزعامة السياسية والزعامة الفكرية، كما نجم عن ذلك "ضعف القدرة السياسية والتجربة الاجتماعية للزعامة الإسلامية الملتزمة" و "أدى هذا بدوره إلى صرف الفكر الإسلامي الأصولي عن تطوير هذه الأصول.. وتنظيمها في نسق علوم منهجية." ويضيف أبو سليمان (١٩٩٢) أن "الفكر الإسلامي ــ والفقه الإسلامي خاصة ـ تتخلله تأملات اجتماعية إسلامية، ولكنه لا يقدم ما يمكن اعتباره علوماً اجتماعية إسلامية لضيق أفقه بسبب الفصام والعزلة عن أن يوالي التقدم.." (ص٨٢)

وفي الواقع، فإن الإغراق في الدراسات الوصفية والنقلية والاحتفاء بالمنهج اللفظي والعلوم المرتبطة بالنص، والعزلة بين الزعامة الفكرية وخاصة الزعامة (الفقهية) والزعامة السياسية والاستبداد السياسي والمذهبي وغير ذلك من العوامل، قد أدى إلى عدم تطور العلوم بصفة عامة، وعدم ظهور العلوم الاجتماعية وعدم تطورها بصفة خاصة، وأدى إلى تضخم فقه العبادات ــ في العالم الإسلامي ــ مع التقصير في فقه المعاملات كما أكد ذلك البنا (١٩٩٦)[١٠]. وبعد أن يشرح العوامل السياسية التي أدت إلى تضخم فقه العبادات، ينتقل البنّا ــ مثل أبي سليمان ــ ليؤكد أن تضخم فقه العبادات قد أدّى إلى "ضمور فقه الحياة والمعاملات والاقتصاد والسياسة والعمل" (ص٦٨). وأسوأ ما ترّتب على هذا التضخم لفقه العبادات ـ على حدّ تعبير البنّا ـ هو تشويه شخصية المسلم تشويهاً وصل من العمق والتغلغل أن أصبح قرينة لها ودلالة عليها.

وعلى الرغم من هذه الحملة الشعواء على الفقه التقليدي وتحميله أوزار تخلف المسلمين وتشويه شخصياتهم والمبالغة في هذه الحملة فإن "البنا" ومعه "أبو سليمان" وغيرهما قد وضعوا إصبعهم على أحد مواضع الداء التي تحول دون نهضة المسلمين. ويتمثل هذا الموضع في الجانب المعرفي، وبالأخص في الجانب المنهجي، حيث ينبغي

---

١٠ جمال البنا، **نحو فقه جديد** (القاهرة: دار الفكر الإسلامي، ١٩٩٦).

التمييز بين العلوم على أساس التمييز بين موضوعات هذه العلوم ومناهجها، ثم تسخير هذه العلوم لخدمة المجتمعات الإسلامية، بعد الخروج من المشكلات المعرفية الوهمية مثل "العقل والنقل"، و"المعيارية والوضعية"، و "اليقين والظن"... وهذه المشكلات وما ماثلها تصبح وهمية عندما نصرف كل طاقتنا في معالجتها وتكرارها واجترارها منذ قرون. فمسألة العلاقة بين "العقل والنقل" مثلاً، قضية ما تزال تشغل حيزاً كبيراً من اهتمامنا ووقتنا وجهدنا، وكأنها "فكرة قهرية" (إكراهية) (obsession) تطغى على "الشعور" و "اللاشعور" معاً، متجاوزين بذلك وضوح هذه المسألة في القرآن الكريم وفي كل ما كتبه ابن رشد وابن تيمية وعشرات المفكرين المعاصرين حولها.

ومن هذه المشكلات الوهمية أيضاً المبالغة في تكرار أهمية موضوع "القِيَم" أو "العقيدة" وتأثيرهما في العلم، إذ لا تكاد تقرأ موضوعاً إلاّ وتجد فيه إشارة إلى تحيّز العلوم الاجتماعية الغربية، أو إلى تأثرها بالقيم الغربية، أو إلى إهمالها لموضوع القِيَم! بينما كان من الأجدى التركيز على ضرورة تقدم العلوم بصفة عامة، وعلى بلورة منهجية عملية تمكن من تحقيق تكامل العلوم في إطار العقيدة والأخلاق والقيم الإسلامية.

والواقع، أن العلم بطبيعته غير متحيز، وإنما توظيف العلم وتوجيهه من طرف البشر هو الذي يؤدي إلى التحيّز، أي أن التحيّز صفة بشرية وليست صفة للعلم بل وحتى للفن! ثم من قال إن موضوع القِيَم أهمل فعلاً؟ كيف يقال ذلك؟ وقد أصبح هذا الموضوع من موضوعات علم النفس الاجتماعي وعلم الاجتماع، وكتبت عشرات الكتب والدراسات فيه! وما الذي يمنعنا من دراسة القِيَم من منظور إسلامي وإدراج هذا الموضوع في إطار الدراسات النفسية ــ الاجتماعية من منظور إسلامي؟ أما إذا كان المطلوب هو تكبيل العلوم الاجتماعية بأحكام القيمة فإن هذه العلوم لن تصبح حينئذ علوماً اجتماعية وإنما "علم أخلاق" أو "تصوف" أو "علوم العقيدة" أو "فقه" أو غير ذلك من العلوم المعيارية التي تتعلق بالإيمان والأخلاق والأحكام.

وفي الواقع، فإن إخضاع العلوم الاجتماعية للمنهجية الأصولية أو تكبيلها بأحكام القيمة يؤدي لا محالة إلى البحث عن "الحق" و "الباطل" و "الإيمان والكفر" مما يجعلنا سجناء التراث، حيث كانت ترد جميع الخلافات ـ كما يقول ذلك الدكتور العلواني ـ في العلوم التراثية فوراً إلى الحكم القيمي؛ ذلك لأن العلوم الشرعية تنبني على أصول الدين وعلى أصول الفقه، وهي أصول قائمة على أسس قيمية، مما أدى إلى بروز ثنائية خطيرة في الفكر الإسلامي: المصوِّبة والمُخطِئة، الفرقة الناجية والفرقة الهالكة،...الخ. ولتفادي ذلك ينبغي أن تكون فكرة البحث عن الخطأ والصواب أو الحق والباطل آخر الأفكار التي يرجع إليها (العلواني، ١٩٩٦).

ولتفادي هذه المآزق ينبغي أيضاً على العلماء الاجتماعيين المسلمين أن يسهموا في تبيان أهمية هذه العلوم في خدمة الدين وخدمة الأمة الإسلامية، انطلاقاً من الأسس التالية:

١ـ تفادي الأحكام القيمية (أحكام القيمة) قدر الإمكان في دراسة الظواهر النفسية والاجتماعية والتاريخية، دون التنكر لموضوع القِيَم أو رفض القِيَم الإسلامية بل ينبغي اعتبار القِيَم موضوعاً نفسياً، ودراسته دراسة علمية هدفها كشف الهوة بين عالم القِيَم وعالم السلوك الذي يتصف به المسلمون حسب بعض العوامل الأساسية: الشخصية (السن، الجنس) والبيئية، والثقافية والتاريخية..

٢ـ تجنب الغلو في الرجوع إلى التراث في كل صغيرة وكبيرة فيما يتعلق بالظواهر النفسية ـ الاجتماعية المعاصرة؛ ذلك لأن هذا التراث في معظمه متأثر جداً بالفلسفة اليونانية وبالطب اليوناني ومعارف العصور الغابرة.

٣ـ عدم التطرف في رفض كل ما هو "غير إسلامي"، والاستفادة من التراث الإنساني بالعدل والإحسان؛ وهذا التراث ليس غربياً فقط بل هو تراث إنساني، ولا يخفى علي أي عاقل مدى إسهام المسلمين في هذا التراث.

٤ـ عدم التقليد الأعمى للغرب في كل نظرياته وفلسفاته وخلفياته الأيديولوجية.

٥ـ اعتماد القرآن الكريم والسنة مصدرين معرفيين يتكاملان مع المعرفة العالمية التي يلخصها الإنسان بالاستنباط والاستقراء وغير ذلك من طرق البحث العلمي التي تتفرع عنهما، مع اعتبار هذين المصدرين المرجع الأساسي في قضايا العقيدة والقيم والأخلاق والسلوك.

٦ـ استعمال العلوم الاجتماعية بفروعها المختلفة لوصف مشكلات المسلمين النفسية والاجتماعية والتربوية وغيرها وصفاً دقيقاً، لوضع الاستراتيجيات والخطط المناسبة لكل مجتمع من المجتمعات الإسلامية حسب الظروف البيئية والثقافية والتاريخية وغير ذلك من الظروف والشروط والعوامل للبناء الحضاري.

٨ـ إنشاء المؤسسات الإسلامية المتخصصة في العلوم الاجتماعية، وتكوين الجمعيات والهيئات، وإقامة شبكات الاتصال بين المتخصصين المسلمين لتبادل الخبرات والتعاون في مختلف المجالات، ونشر المجلات المتخصصة.

٩ـ تصميم مناهج جامعية تحقق الاندماج والتكامل (integration) بين المعرفة الشرعية والتخصص في العلوم الاجتماعية، مع إعداد الكتب والقراءات المناسبة لكل تخصص من طرف الخبراء والمتخصصين.

إن الذي أريد أن أخلص إليه من هذا العرض هو أن نقد المسلمين للعلوم الاجتماعية الغربية يغلب عليه الطابع الانفعالي؛ أي أنه غالبا ما يتمثل في ردود فعل سريعة، كما أنه نقد يسيطر عليه الطابع الاختزالي، حيث يختزل التراث الإنساني كله ليوضع تحت مفهوم "الغرب"، فتحصل الغفلة عن التعدد والتنوع في إطار الفكر الغربي نفسه وفي إطار الفكر الإنساني عامة، كما تحصل الغفلة عن النقد الداخلي في إطار الفكر الغربي نفسه، بل وفي بعض الأحيان يحصل العجز حتى عن استيعاب التخصصات التي تطورت في الغرب، فيختزل العلم في مفهوم "العلمانية" تماماً كما يختزل "علم النفس" في النظرية "الفرويدية" أو في "فرويد" نفسه، بينما هناك مدارس فرعية عدة حتى في إطار "الفرويدية" نفسها، كما أن تخصصات علم النفس وحده قد

وصلت حتى الآن إلى خمسين تخصصاً، وأن عمر الجمعية الأمريكية لعلم النفس الآن أكثر من قرن، وأن هذه التخصصات مجندة لخدمة الإنسان والمجتمع، وأن بعضها مجند أيضاً للتأثير في المجتمعات الإسلامية ومحاربتها وغزوها ثقافياً ونفسياً، بل ولتعميق خلافاتها وتشرذمها وتركيز اهتمامها في القضايا السطحية. ولكن، لا ينبغي أن يسقط عجزهم ووهن نفوسهم على الغرب أو على غيره بحيث يؤدي المفكرون المسلمون دور الضحية، فينسوا أن العجز أولا وقبل كل شيء فينا[١١].

ومهما يكن، فمن الممكن تلخيص الدعوات التي تعرضت للعلوم الاجتماعية وعلاقتها بالعلوم الشرعية في الاتجاهات الآتية:

١ـ الدعوة إلى تعاون عالم الدين والفقيه بصفة خاصة مع المختص في العلوم الاجتماعية، وقد تجلت هذه الدعوة في كتاب ابن نبي "المسلم في عالم الاقتصاد" الذي نشره سنة ١٩٧٩م حيث دعا فيه إلى تعاون الخبير الاقتصادي مع الفقيه في القضايا الاقتصادية. وحسب ابن نبي فإن اختصاص الفقهاء "أن يقولوا في شأن الحلول التي يقدمها أهل الاختصاص هل هي تطابق أو لا تطابق الشريعة الإسلامية".

٢ـ الدعوة إلى عرض ما ينتجه عالم الاجتماعيات (علم النفس وعلم الاجتماع وغيرهما...) على عالم الدين أو عالم الشرع ليبحث وجه الاتفاق أو التناقض بين الإنتاج المعرفي في ميادين العلوم الاجتماعية ومبادئ العقيدة وأسس الشريعة والقضايا الفقهية؛ وممن دعا إلى هذا الاتجاه مؤخراً الدكتور: إبراهيم رجب (١٩٩٦)، وهذه الدعوة لا تختلف جوهريا عن دعوة مالك بن نبي.

٣ـ الدعوة إلى اعتماد المنهجية الأصولية في الدراسات الاجتماعية (انظر صافي، ١٩٩٥) و (عطية، ١٩٨٨).

٤ـ اتجاه يرى ضرورة "مواجهة هذه العلوم الاجتماعية (الغربية) بدراسة نقدية، وعرض مقدماتها ونتائجها على المعايير والمقاييس التي نقتبسها من القرآن والسنة، فما

---

[١١] مالك بن نبي، **شروط النهضة** (دمشق: دار الفكر، ١٩٩٢).

كان مطابقا لها نقبلها، وما كان متعارضا معها نرفضها" (الأنصاري، ١٩٩٤)[١٢]. وهذه الدعوة لا تختلف عن الدعوة الأولى جوهريا إلا أن الأنصاري يستدرك بالقول بأن هذه المرحلة عبارة عن "مرحلة مؤقتة عارضة، لأن الحالة المقصودة هي أن نقوم ببناء عمارة علمية مستقلة من وحي الرؤية الكونية الإسلامية وأن ندرس المجتمع وما يحتوي عليه من أنشطة وأعمال من منطلق مقاصد الدين الإسلامي وأولوياته.."

على الرغم من عرضي لهذه الاتجاهات للإطلاع والاستفادة منها إلا أنه ينبغي التنبيه إلى خطر النظر إلى بعض هذه الدعوات؛ وكأنها تجعل عالم الدين حكماً وقاضياً، بينما الأولى أن يكون التعاون بين المختصين في العلوم الشرعية والعلوم الاجتماعية من البداية في إطار فرق بحث مشتركة، لتفادي هذه الوضعية التي قد تؤدي إلى التسلط وفرض الهيمنة، بل وإلى رفض العلوم الاجتماعية مبدئياً من طرف بعض علماء الدين.* ثم إن هذه الدعوات، وخاصة الاتجاه الثالث، تريد أن تكرس المنهجية الأصولية القائمة على الاستنباط خاصة، وهي منهجية أصلح ما تكون أن تتعامل مع النصوص والصياغات النظرية.

وفي الوقت نفسه، نجد بين "المسلمين" من يرفض العلوم الشرعية، بل ويرفض الدين كله، ويدعو للعلمانية الشاملة في كل مجالات المعرفة والحياة بصفة عامة. ولا يخفى أن هذا الموقف لا يقل غرابة واغترابا عن الموقف المشار إليه أعلاه.

ولتفادي مثل هذه المآزق، ولردم الهوة بين المتخصصين في العلوم الشرعية والعلوم الاجتماعية؛ ينبغي للمختص في العلوم الشرعية أن يدرس بعض المواد النفسية والاجتماعية، كما هو الحال في بعض الجامعات الإسلامية مثل: الجامعة الإسلامية

---

١٢ ظفر اسحاق الأنصاري، **العلوم الإسلامية والعلوم الاجتماعية** (عمان: المملكة الأردنية الهاشمية، مؤتمر علوم الشريعة في الجامعة، الواقع والطموح ١٨/١٦ ربيع الأول ١٤١٥، ٢٥/٢٣ أغسطس ١٩٩٤).

* وقد ذكر لنا الدكتور رجب نفسه في جلسة خاصة أن أحد علماء الدين قد سأله عن اختصاصه، فلما أخبره بأنه مختص في العلوم الاجتماعية، التفت "العالم" جانباً متمتماً: "أعوذ بالله"! فكيف يعقل أن يعرض مختص في العلوم الاجتماعية ما أنتجه على عالم دين مثل هذا المتعالم؟

بقسنطينة (شرقي الجزائر)، ومعهد أصول الدين بالجزائر العاصمة، والجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا... كما ينبغي للمختص في العلوم الاجتماعية أن يدرس بعض المواد الشرعية، كما هو الحال أيضاً في الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا. ومع الأسف فإن هذه الحالة الثانية لا نجدها إلا في جامعات نادرة.

ولعل من نتائج وضع مناهج ومقررات دراسية مناسبة في مختلف أطوار التعليم (الابتدائي والثانوي والجامعي) وردم هذه الهوة ما يأتي:

١ـ تخريج أجيال من العلماء والباحثين الذين يمكنهم الوقوف على قدمين بدلا من قدم واحدة، أعني التمكن من أحد الاختصاصات دون جهل أو إهمال أو قصور أو عجز في الميادين الأخرى ذات الصلة ـ خاصة ـ بميدان التخصص.

٢ـ تخريج باحثين وعلماء يثبتون ويبلورون منهج "التكامل المعرفي" بين العلوم الشرعية والعلوم الاجتماعية من جهة، ومنهج التكامل والتفاعل لمختلف العوامل التي تتدخل في تشكيل الظواهر النفسية والاجتماعية من جهة أخرى.

٣ـ تخريج أجيال من الباحثين والعلماء يستطيعون الاجتهاد في ميادين العلوم الشرعية على ضوء فهم النصوص وفهم أبعاد الواقع في الوقت نفسه، مما يخرج الاجتهاد من جموده الحالي، وتوجيه الجهد العلمي إلى "فقه المعاملات" وما يرتبط به بدلاً من الإسهام في تضخيم "فقه العبادات".

٤ـ تخريج أجيال من المتخصصين في العلوم الاجتماعية ذوي دراية بالوحي مصدراً للمعرفة، وذوي إدراك للواقع النفسي والاجتماعي (الأبعاد الحضارية والثقافية) وبالمنهج العلمي عند دارسة أية ظاهرة في مجال تخصصهم.

كيف يمكن تحقيق تكامل هذه العلوم؟

١ـ من ناحية الموضوع:

هناك بعض الموضوعات التي تحتاج إلى تأصيل فعلا، لأن المواقف المتبلورة حولها حاليا متناقضة ومتصارعة، ومن ذلك مثلا موضوع أصل الإنسان. فعلم الإنسان

الحديث (الأنثروبولوجيا) يرى أن النشوء والارتقاء هو أساس لظهور الإنسان، وأن الإنسان قد نشأ وارتقى عبر مراحل نباتية وحيوانية إلى أن وصل إلى مرتبة الإنسانية، بينما يقرر القرآن الكريم أن الإنسان قد خلق في أحسن تقويم. يقول تعالى: ﴿فَإِذَا سَوَّيْتُهُ وَنَفَخْتُ فِيهِ مِن رُّوحِي فَقَعُوا لَهُ سَاجِدِينَ﴾ (الحجر:٢٩). ويقول تعالى: ﴿لَقَدْ خَلَقْنَا الإِنسَانَ فِي أَحْسَنِ تَقْوِيمٍ﴾ (التين:٤).

وعليه، فإن علم العقيدة قد يساعد العلماء المسلمين الاجتماعيين مثلا على بلورة إطار فلسفي (نظري) لعملية خلق الإنسان، وللطبيعة البشرية، وللهدف من خلق الإنسان ومكانته في الوجود؛ ذلك لأن العقيدة الإسلامية تقدم للمسلم إطارا للإيمان بالله وتوحيده، مما يترتب عنه نظرة للكون والإنسان والحياة والمعرفة مختلفة تماما عن النظرة التي لا تنطلق من الإيمان بالله باعتباره خالقا للكون وللإنسان، وباعتباره المصدر الأصلي للعلم والمعرفة؛ إذ إنه هو العليم الخبير، وهو الذي علم الإنسان الأسماء كلها ... وعلمه ما لم يكن يعلم.

ومما ينتج عن اتضاح هذا الإطار النظري المقتبس من الوحي تصور للكون وللإنسان مبني على الاعتقاد بأن:

١ـ الله واحد.

٢ـ الله هو المصدر الأساسي للمعرفة.

٣ـ خلق الإنسان في أحسن تقويم.

٤ـ قدرة الإنسان على التعلم وتحصيل المعرفة عن طريق الوحي والعقل والحواس.

إن ما بسطته أعلاه ليس إلا مثالا للمقاربة (التناول) التي أقترحها للتكامل بين العلوم الشرعية والعلوم الاجتماعية. ولا ينبغي أن يفهم بأن هذه المقاربة أحادية الاتجاه؛ أي أنها تنطلق من الوحي (النصوص) إلى الواقع أو إلى العلوم الاجتماعية الحديثة التي تتعامل مع الواقع فقط، بل يقترح هذا التناول (المقاربة) أن يكون الاتجاه ثنائيا؛ أي الانطلاق من العلوم الشرعية إلى العلوم الاجتماعية وبالعكس.

ولاشك أن تبلور هذا التناول قد يساعد الباحثين المسلمين على تجاوز كثير من المشكلات المتصلة ـ خاصة ـ بالعلاقة بين الوحي،مصدراً للمعرفة، والعلوم الاجتماعية الحديثة. ومن الأمور التي يمكن إبرازها في هذا المجال مثلا هو أن العلوم الاجتماعية الحديثة تنظر إلى المعرفة على أساس أنها معرفة ظنية (احتمالية)، أي أنها غير يقينية، بينما تقوم العلوم الشرعية على تصور مفاده أن المعرفة قد تكون يقينية؛ وهذا مفيد جدا لوضع التصورات النظرية، وخاصة إذا كان الأمر يرتبط بالعقيدة. وهذه المعرفة معرفة يقينية لأنها تستند إلى نصوص "قطعية الدلالة". كما أن المعرفة قد تكون ظنية؛ لأنها تعتمد على نصوص "ظنية الدلالة"؛ وعليه فهي محل تعدد الفهم وموضع الاجتهاد.

ومن الأمثلة التي يمكن إيرادها في كيفية تكامل العلوم الاجتماعية مع العلوم الشرعية في الموضوع "ميدان الاقتصاد". فعلم الاقتصاد مثلا مهما استعمل من مناهج علمية وتقنيات إحصائية ورياضية لا ينبغي أن ينفصل عن إطار نظري عقيدي من أبرز خصائصه مسلمات حول الطبيعة البشرية هدف الإنسان في الحياة. ولذا فإن علم الاقتصاد مثلا ضمن الإطار الإسلامي لا يمكن أن ينفصل عن التصور الإسلامي للملكية، وعن دور الإنسان في التصرف في الملكية بل لا يمكنه أن ينفصل عن المبادئ الإسلامية العامة في تداول الأموال، بحيث لا يسمح الإسلام مثلا بالبيع والشراء دون قيود وشروط ترتبط في معظمها بمفهومي الحلال والحرام.

وبالمثل، فإن العلوم الشرعية قد تستفيد جدا من المعطيات الميدانية التي تنتج عن دراسة الواقع من طرف العلماء الاجتماعيين دراسة موضوعية (نسبيا)، بحيث تصبح هذه المعطيات قاعدة لإصدار الأحكام الفقهية مثلا عن بينة ودراية. ويمكن التمثيل لأهمية هذه النقطة بما حدث في التاريخ الفقهي الإسلامي حيث كان أئمة العلم والفقه أمثال ابن عباس والشافعي وابن حنبل وغيرهم يغيرون فتاويهم (المرتبطة بالاجتهاد) بتغير الأزمان والأماكن بناء على المعطيات التي ترتبط مثلا بالثقافة (العرف والتقاليد)،

وبالحالة النفسية للمستفتي، وغير ذلك من العوامل. ومن ذلك أن شخصا أتى ابن عباس يستفتيه: هل للقاتل من توبة؟ فقال ابن عباس: لا. وقد كان ابن عباس يفتي بأن للقاتل توبة؛ فلما سئل عن ذلك قال: إني رأيت في عينيه شرا؛ أي أن الرجل كان ينوي ارتكاب جريمة قتل ثم يتوب بعد ذلك ! فانظر كيف غير ابن عباس فتواه بحسب الحالة النفسية للشخص المستفتي...

هذه نماذج تبين بكل وضوح كيف أن العلوم الشرعية قد تتكامل مع العلوم الاجتماعية الحديثة، تماما كما تتكامل العلوم الشرعية، فيما بينها، ومثلما تتكامل العلوم الاجتماعية الحديثة مع العلوم الطبيعية من حيث الموضوع. ومن أوضح الأمثلة في هذا المجال قيام علم النفس على عدة علوم يستفيد منها ويتكامل معها، ومن أهم هذه العلوم: علم الاجتماع، علم الأحياء (البيولوجيا)، علم وظائف الأعضاء (الفيزيولوجيا)، علم الأعصاب، الفيزياء، الإحصاء. وكما تتكامل العلوم من حيث الموضوع فإنها تتكامل من حيث المنهج. وفيما يلي توضيح لكيفية تكامل العلوم من حيث المنهج.

٢ـ من ناحية المنهج:

المقصود بالمنهج في هذه الدراسة طرق البحث بصفة عامة؛ أي الخطوات الأساسية التي يتبعها الباحث للوصول إلى نتيجة ما. تقوم منهجية العلوم الشرعية أساسا على الاستنباط؛ وذلك لأنها تتعامل أساسا مع النصوص وإن كانت لا تهمل الواقع ولا الاعتماد على الاستقراء، بينما تقوم العلوم الاجتماعية الحديثة على الاستقراء أساسا، وإن كانت لا تهمل الاستنباط حيث تستنبط من النظريات العلمية فرضيات تخضعها للبحث القائم على الاستقراء.

وعليه، فإن العلوم الشرعية قد تصبح مجالا لاستنباط فرضيات من طرف العلماء الاجتماعيين المسلمين واختبارها في الواقع، كما أن التراكم المعرفي الذي ينتج عن العلم التجريبي أو الوصفي في إطار العلوم الاجتماعية قد يصبح مجالا للتنظير واستخلاص

القواعد والقوانين العامة للسلوك الفردي والمجتمعي وغير ذلك من سنن التاريخ والمجتمع من طرف العلماء الشرعيين وغيرهم.

ولا يغيب عن بال المشتغلين بالبحث العلمي مدى ارتباط كل من الاستقراء والاستنباط بعضهما مع بعض، بل وتكاملهما تكاملا بحيث لا يكاد يستغني أحدهما عن الآخر في أي بحث علمي جدي. ويكفينا أن نستشهد في هذا المجال بقول أحد النفسانيين (السيكولوجيين) الغربيين المعاصرين وهو: كورت ليفين (Kurt Levin) حيث يقول: "لا يوجد شيء أكثر تطبيقا من نظرية علمية".

وعليه، فإن العلوم الاجتماعية الحديثة تحاول اقتباس منهج العلوم الطبيعية؛ الذي هو منهج كمي تجريبي، وتطبيقه في بعض المجالات النفسية مثلا. وفي الوقت نفسه، فإن هذا لم يمنع العلماء الاجتماعيين من الاعتماد على مناهج كمية أخرى غير تجريبية مثل الدراسات الوصفية عموما، أو على مناهج كيفية مثل منهج تحليل المحتوى التي هي أنسب ما تكون لموضوعات العلوم الاجتماعية.